سلام دارفور في «يوتوبيا» الحزب الحاكم في السودان:

تحوير وتدوير الأزمة في علب وظيفية والاستمراء في «اغتيال» الوطن

محجوب حسين*

■ مفتتحا، اذا سلمنا جدلا بأن السودان الحديث كمشروع «دولتي» لدولة مفترضة على اعتبار ما يكون وليس ما هو كائن لم تكتمل أعمدتها وملامحها وتفاصيلها الجينية والنهائية، كان بالدرجة الأولى نتاجا لما أفرزته ترتيبات منظمي ومحددي النظام الكولنيالي القديم حسب أجندتهم الدولية وورثتهم الذاتيين من بعد والى اليوم دون أية تعريفات لماهية هذا السودان المنتج، وهو الأمر الذي يدفعنا أو دفعنا حقا الى بعض الاستفهامات والتساؤلات والتي لها من الشرعية الزمنية بمكان حيث فرضت نفسها بقوة كحقائق وألقت بظلالها القدحية على ماضي وراهن هذا الفضاء الجغرافي والسكاني الذي يعج باختلالات بنيوية تمفصلت في انتاج واعادة انتاج قيم الأزمات «كاستراتيجيا» في شكلها التصاعدي والأفقي والموازي لضمان الاستمراريه فيه دون أدنى مبرر موضوعي عقلاني، لدرجة افتقدت فيها الأداة الدالة ومعيارية التكيف نحو موقعة الهدف والنتيجة عبر آليات الفعل وديناميكيته تجاه تحقيق طموحات ساكنة هذا الفضاء، لفائدة أي تصحيح أو اصلاح أو تغيير أو حتى تفكيك دورتهم الحياتية، وهذا يضعنا حتما ودون مواربة أمام اشكالية جوهرية وهي شرعية هذا السودان نفسه؟! وميكانيزمات بقاء سلطته وسيادته وتمثيله وديمومته، لأن جلها واقعة تحت طائلة البطلان العقدي والانساني والديني بما أن شروط معادلته لا تتسم وتنسجم مع معطياته الدالة في علاقة تفاعل ودوران متسلسلة ومتراصة. ليكون بقاء قسريا وليس له ما يبرره على اطلاقه دون أدنى نرجسية أبوية.

غابوية مؤسسة الانتاج القائمة

وفي ذات السياق تمظهرت أبنية هذا الحقل الذي يعج بفوضى قيمية ومثالية على جميع الصعد البنائية، لينعدم بذلك المفهوم الوظيفي لمؤسسة الدولة نفسها، لتبلور نفسها ومن خلال أدوات نتاجها وفعلها الرسمي كمؤسسة «غابوية»، فيها الموازين تقاس بما اسميه بالأيدولوجيا اللاخلاقية كنظام للتسيير والتدبير لما يعرف بالشأن السوداني في أروقته المعلنة على قلتها وغير المعلنة وما أكثرها.

فيها تسيدت معالم دولة القبيلة في دساتيرها الممنوحة، وترسانة قوانينها قائمة على الاحتفاظ بسطوة ونفوذ التحالف القبائلي، وأدوات ردعها الدركية فهي المؤسسة نفسها، وقراراتها الآنية والاستراتيجية تتخذ بما يحفظ استمرارية هيمنتها، أما حربها فهي لاستئصال من يخرج عن بيت الطاعة الأبوية القبائلية وتاريخها لفائدة تثبيت ذاتها واستهلاك الآخرين لها، أما سريان حركيتها الاقتصادية والتنموية فواقعة تحت حزام الاحتكار وتجفيف منابع القوى المجتمعية الأخرى، أما جمهرة الأنتلجنسيا فتلك هي الطامة الكبرى، كل هذا تحت لبوس مفهوم «الدولة» كاطار سياسي وعقدي وقانوني وأيضا تحت مسرح شرعنة «الأيدولوجيا» حسب فقه الضرورة.

وكلها مجتمعة تعمل وتتحرك بشكل دقيق وبنظم مضبوطة وتحت دوائر محددة، وأهم محدداتها تتمحور في اللاأخلاق واللاقيم كمرجعية في فقه التحكم. لتنعكس مفاهيم اللاعدل واللامساواة واللاقانون واللادستور واللامؤسسة واللااعتراف واللاثقة بين مكونات هذا الحقل في تراتبيته وقناعاته أو حتى وجوده كنتيجة موضوعية لحالة الظاهرة القائمة بين سودان حقيقي وسودان كاذب، قائما على اليوتوبيا الذهنية. لتبرز بقوة فلسفة دولة الحرب السودانية المرتكزة على الصراع وجدليته فيما عرف بالهامش والمركز أو المحيط والأطراف كصراع حتمي وفعل تاريخي لحراك مجتمعي يجب وبالضرورة أن يصل الى غاياته ونهاياته.

مؤسسة مسرح العبث في تقاسم السلطة

وفي ظل هذا التساقط والاضمحلال لدولة قائمة على مسرح العبث في الأزقة يديرها الآن وجه المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في السودان، سقطت معاني الأمن القومي، الوحدة، السيادة، القانون والردع، لافتقارها لشرعية العقد الاجتماعي بين المكونات والمؤسسة. فكان طبيعيا أن يعتري الخطاب السياسي السوداني خلال الآونة الأخيرة وبكثافة لا تخلو من مساءلة مفاهيم «الوحدة» و«الأمن القومي» و«السيادة» و«السلام» كعناصر لمكونات الخطاب السياسوي السوداني لفائدة الاستهلاك والتنويم الوطني دون فعل حقيقي.

وبالرجوع الى السلام كفعل لا كخطاب، كانت وما زالت ظاهرة «السلامات» المتعددة للحزب الحاكم في السودان، علما أن أس الاشكالية هي واحدة، سيادة العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية والقانونية، ومن حصيلة هذه السلامات كان «سلام دارفور» كأحد الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، سبقه سلام الجنوب «نيفاشا»، سلام التجمع الوطني الديمقراطي «اعلان جدة»، سلام حزب الأمة «نداء الوطن» جيبوتي، سلام جبهة الشرق «أسمرا»، السلام من الداخل «الخرطوم» الخ، ولا أدري كيف تجمع وكيف تنفذ وبأي آلية وما مدى أوجه التعارض أو التباين فيما بينها لدى صانع القرار السوداني، الذي أنشأ دولة خيالية وفريدة وبعبقرية عالية لساكنة لا تفوق الـ35 مليون نسمة أغلبهم لاجئون أو مشردون أو نازحون أو جوعى أو مرضى، بها أكثر 26 ولاية «بمساحة دولة أوروبية صغيرة لكل ولاية» وهي كلها عبارة عن أراض ترابية ومساحات بور، ليست بها أدنى مؤسسات للاستقرار أو العيش الانساني، فيها حكومة اقليمية مكتملة على رأسها ما نعت «بالوالي» ووزرائه البالغ عددهم ما يفوق العشرة وزراء بالاضافة للمستشارين وأعضاء البرلمانات الولائية، لنصل في حساب رياضي بسيط الى مئة وستين وزيرا في جمهورية السودان المتحدة، هذا بالاضافة الى أكثر من 30 وزيرا مركزيا وعدد غير معروف حتى للرئيس السوداني من وزراء الدولة عديمي المهام والبالغ عددهم حوالي 40 وزير دولة، بمعنى أن هنالك أكثر من 300 وزير سوداني لادارة الولايات المتحدة السودانية العظمى والمنتجة الأولى للاقتصاد العالمي!! هذا دون مستشاري ومساعدي رئيس الولايات المتحدة الجديدة في السودان حيث بلغ عددهم أربعة عشر مستشارا ومساعدا ليلحق بهم قريبا مساعدا آخر في ترتيبات السلام السودانية، علما ان هذا الكم الوظائفي دون منصب الرئيس ونائبه الاول ونائبه الثاني، لتكون هذه الهندسة الوظائيفة لفائدة السلام تحت البند المعروف والمألوف «المشاركة في السلطة»! ولنترك هنا لحصافة القارئ رصد الميزانيات بمهام أو دونه، سيما وجمهورية الولايات المتحدة السودانية تدخل حوالى 300 مليون دولار من عائدات النفط، حسب التقديرات الرسمية والتي دائما تؤخذ بين قوسين عريضين.

سلام العلب الوظيفية

اذن ما سبق من معطيات تمثل جزءا من سيناريوهات مؤسسة دولة مسرح العبث السودانية التي يتحكم فيها أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم لصناعة السلام في أرجاء السودان المختلفة، وبما أن الأخير- أعني السلام ـ هو فعل موضوعي وديناميكي مربوط بالتغيير والتنمية المستدامة وبناء دولة المواطنة والمشاركة الحقة والفاعلة وحقوق الانسان والديمقراطية والوحدة الطوعية والحوار ووقف منهج دولة الحرب واللامبالاة بمصائر شعوب السودان، تأتي صناعته واعادة انتاج صناعته من لدن مهندسي اللعبة كخطاب سياسي أكثر من أنه فعل جمعوي ليصبح في «يوتوبيا» الحزب الحاكم على شاكلة مسرح للجريمة تنشأ وتكون وتخطط وتنفذ في علب وظيفية لمادة أو مواد انتهت مدة صلاحيتها وباتت غير صالحة للاستعمال وفق قوانين المقاييس والمواصفات السياسية والجودة لبناء الأمم والشعوب توزع لمن هم غير صالحين للاستعمال أيضا، كما هي في أغلبها ان لم تكن كلها، معطاة كثقافة اغداق بالعطف وليس كاستحقاق عقدي، بالرغم من خوائها من حيث السلطة والقرار والمهام. وذلك للمزيد من الاستمراء في «اغتصاب الوطن وانسانه» بسلام بوهيمي.

ولوضع خارطة تراتبية لسيل اتفاقات سلام المؤتمر الوطني مع شركاء الشأن السوداني، كان سلام الجنوب هو الأكثر رفعة بينما سلام الشرق معقولا وسلام التجمع الوطني هو الأقل وزنا فيما سلام دارفور هو الأرخص ثمنا على الاطلاق.

مقاربات في السياسة الحسابية

حيث سلام دارفور وعلى علاته، حصر في أقبية وظيفية متهالكة، وظيفتان، أولاهما كبير مساعدي الجمهورية «كشكل شرفي» مجردا من مهامه الأساسية في الاتفاق الا وهي مهام السلطة الانتقالية لحكم دارفور وثانيتها وزير دولة في ديوان الحكم الاتحادي، دون انفاذ ما تبقى من متن الاتفاق، حيث عماد الاتفاق قائم على نقطتين محوريتين أولا نزع أسلحة الجنجويد لاعادة الأمن والاستقرار وثانيا صندوق اعمار دارفور والذي من المفترض حسب بنود الاتفاق أن يتم وضع مبلغ 300 مليون دولار كسقف مالي مبدئي ويعقبه مبلغ 200 ألف دولار سنويا، حيث الأخير أدرج ضمن ميزانيات الهامش متجاوزة في كونها استحقاقات تستند شرعيتها على الاتفاق والذي يجب أن يكون منفصلا، وبمقاربة حسابية نجد أن ذلك لا يساوي تكلفة مشروع التحرير والنضال الذي تم تقديمه في دارفور حيث استشهد أكثر من نصف مليون شهيد دعما لمشروع التحرير ودولة المساواة والعدالة واكثر من اثنين ونصف مليون مشرد ولاجئ ونازح، هذا بالاضافة الى حريق دارفور في كل البنى التحتية والفوقية وتفتيت مكوناته المجتمعية وولاءاته التاريخية. لنطرح سؤالا مركزيا وتاريخيا لمسؤولية من؟! ومن هندسها وكيف تم تمريرها، ولماذا، وهو موضوع سوف أتناوله في مقبل الايام.

وبالرجوع الى مقاربة الثورة التحررية المنطلقة من دارفور لعموم الشعب السوداني وانتكاساتها العديدة كثورة قائمة على صراع تاريخي ووجودي وفكري ومفاهيمي لانتاج التوازن المطلوب في بناء الدولة السودانية وبالتالي ليست كظاهرة سوسياسية عابرة أتت بمحض الصدفة، وانما هو حراك سياسي/ تاريخي/ تفاعلي اجتماعي قائم على سيادة المعقول والممكن لتكوين السودان، كانت نخب صناعة التحرير لها من أوجه القصور في مشاركة المركز وصانع أجندته في تقزيمها والدفع بعدم احراز مهام المسؤولية التاريخية، بعضها وقع في شرعية المحلي لتبلورها محددات مفهوم «القبيلة» المنتجة أو غير المنتجة في تعقيل استمرارية الثورة بصراع الارادات القبائلية التي تسعى للموقعة والانفراد بأدوات أو دونها، والبعض الآخر تمترس في غيرة الفشل في صنع المبادرة لتراجع الثورة بفعل قبلي، أما النخب الصفوية مع عوامل درجة التأخر الاقليمي والذهول الجديد في عوالم السياسة والمال وتفوق السياسي الآخر المتحكم في مطابخ الصنع السياسي، دفعهم للاغواء والاغراء وسيادة نموذج المهيمن لبيئة سياسية في حالة انتقال قلما تقبل بتلك الأساليب، هذا بالاضافة الى دور الدولي والاقليمي وأجندته كعوامل مساعدة دفعت بشكل جيد لرصيد الحزب المسيطر في السودان، لتدخل الثورة كلها في فراغ، فكان طبيعيا أن يتم الرصد والتحليل والتشريح للحالة كحالة ليست مملوكة بحق انتفاع لأحد، ويتم التحول تجاه وضع لبنة الصراع مع المركز بأدبيات جديدة وموازين جديدة مع الاستفادة من رأسمال الفشل التحرري لثورة منتظمة وبدواليب وخلايا ودوائر لا على المحاصصة أو المخاصصة أو التوازن أو المفهوم الديناصوري الى آفاق ايدولوجيا الثورة في فن التحرير بمنهج سياسي وعسكري مختلف ونوعي لمنع تخلف التحرير واعادة تنمية التخلف فيه بجدولة النهوض فيه، فضلا عن منع تحوير وتدوير الأزمة ووقف حالة اغتيال واغتصاب الوطن والمواطن. مع وقف أيدى العبث!!

* رئيس اللجنة المركزية العليا لحركة تحرير السودان الكبرى لندن

عندما ينتصر النص التراثي على النص القرآني تتغول ثقافة التكفير والاقتتال

محمود محمد الناكوع *

■ ان أخطر ثقافة تستبد بالانسان هي ثقافة تبرير قتل الآخر بسبب خلاف عقدي او مذهبي او سياسي او قبلي. والأخطر على الاطلاق ان يبرر القاتل فعلته مستندا على دوافع وقناعات دينية. وتاريخ العالم تلونه صحف بل كتب سوداء عن جرائم القتل التي ترتكب باسم الدين وباسم الأمن وباسم العدل، وتاريخنا الاسلامي تكثر فيه احداث الاقتتال بدوافع وتفسيرات منها وأخطرها (التفسير والتبرير التراثي ومنها التراث الفقهي) والتراث عمل فكري من صنع البشر، فيه الكثير من المعلومات والأفكار الخاطئة، وفيه الكثير الذي فرض بفعل سطوة وشوكة السلاطين والأمراء واصبح مع مرور الزمن جزءا من عقائد الناس ينحازون له و يموتون دونه ويقاتلون من اجله اقرب الناس اليهم دما ونسبا ومكانا. وما نراه في العراق عبر الفضائيات وما نسمعه من تصريحات ومن بيانات ومن تهم متبادله بين اطراف الصراع المحلي تحت مسميات طائفية هو اكبر وأوضح دليل على استبداد وسيطرة ثقافة التراث السلبي على عقول ونفسيات المتقاتلين في العراق، فكل طرف يمارس ابشع صور القتل والتنكيل بابناء جلدته ولغته ودينه ووطنه، ويعتقد انه يحمل فتوى شرعية تبيح له ما يفعل، بل ويعتقد انه من الشهداء والأبرار، وانه في طريقه الى زفة تنتظره الحور العين في الجنة. وفي تراثنا هناك مادة يمكن ان تسوق وان تروج بين البسطاء والسذج، وهذه المادة نسمعها تتردد عبر الفضائيات وعلى مواقع الانترنت، وهي مادة تكفر الآخر وتبرر قتله لأسباب دينية والدين منهم ومن فتاواهم براء، هي فتاوى يتناقلها الأفراد ويفتون فيها وفي اخطر القضايا دون اية مؤهلات شرعية. يقول الشيخ محمد الغزالي في كتابه القيم كيف نتعامل مع القرآن (ان الحدود والقصاص وظيفة الدولة، ويستحيل ان يقوم انسان بانفاذ الحدود، وانفاذ القصاص، وهو من عامة الشعب، هذه وظيفة الدولة وليست وظيفة الأفراد، بل في رأيي ان تغيير المنكر، وهو مطلوب من الأمة، لا يعطي هذا الحق كل انسان، لأن تعريف المنكر نفسه يختلف فيه الغوغاء مع العلماء) ص 167.

وعندما نقرأ القرآن الكريم وهو النص المقدس عند المسلمين لا نجد آية او جملة واحدة تبرر قتل اي انسان الا في حالات محدودة جدا وبشروط قوية، ومنها حالات الدفاع عن النفس، وحالات الحروب التي تتم في ظروف معينة والقتال فيها تضبطه قواعد واخلاقيات واجبة. والمسألة التي تهمنا الآن هي هذا الاقتتال الدائر في العراق بين ابناء الدين الواحد، والوطن الواحد، واللغة الواحدة، فهم اغلبهم مسلمون وعرب وعراقيون يخربون بيوتهم بايديهم وبايدي الامريكان. قد يقول قائل ان الاحتلال هو المسؤول عما يجري، وقد يقول قائل آخر ان الشعب العراقي لم يعرف هذا الاقتتال وهذه الفتن قبل الاحتلال. ونقول ان الاحتلال فعلا يتحمل بعض المسؤولية من حيث تهيئة الاجواء والظروف المساعدة، لكن الاحتلال لم يجبر العراقيين على تفجير المساجد الشيعية والسنية، ولم يجبر العراقيين على تفجير الاسواق والطرقات والمؤسسات، ولم يجبر الشرطة العراقية على ممارسة القتل والتنكيل داخل المؤسسات العراقية التي تديرها الحكومة العراقية المنتخبة!!! ان المسؤول الأول عن مأساة الاقتتال هو ما تراكم من سلبيات التراث الذي نشأ وتكون عبر اكثر من اربعة عشر قرنا من الزمان، وهو تراث شارك في وضعه وتاسيسه وتقعيدة علماء وفقهاء وسياسيون وأدباء ومؤرخون، واستمر هذا التراث يغذي نقاط الخلاف والتنافر والتباعد، حتى كادت ان تفشل كل محاولات التقريب المعاصرة بين المذاهب الفقهية الاسلامية، وضاعت نتائج كل المؤتمرات والبيانات والنداءات الاسلامية الداعية الى تحريم الاقتتال، وذهب السياسيون وبعضهم يلبسون العمائم في تسميم الاجواء بخطاب طائفي متطرف، وبشعارات تستدعي التاريخ بكل ما فيه من مآس ودماء مضى عليها قرون عدة، وكان على الجميع طي صفحات ذلك الماضي البغيض وتجاوزه بعقل نقدي ايجابي. ان استبداد ثقافة وفقه التراث هو الذي حال وما زال يحول دون انتصار النص القرآني الذي يقول (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) «البقرة الآية 256». واذا كان هذا النص يرفض وينفي الاكراه في عملية الاعتقاد الديني اصلا، فكيف للتراث الفقهي ان يكره المسلمين على اتباع مذهب فقهي معين، او مدرسة تفسيرية معينة سنية كانت او شيعية، او يقع التكفير من طرف ضد آخر، وكيف يجوز لهذا التراث الفقهي تكفير من يخالفه في انتمائه المذهبي الفقهي، وهو ما نشاهده الآن من تبادل في اطلاق فتاوى التكفير التي تستند الى نصوص تراثية بشرية مناقضة للنص القرآني. النص القرآني يقول ايضا (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) «يونس الآية 99». فالله يقول لرسوله : ليس عليك الزامهم بالايمان. وفي تحريم القتل يقول النص القرآني: (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها) «النساء الآية 93». ويقول (من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا) «المائدة الآية 32». هناك حشد من الآيات والأحاديث النبوية التي تنهى عن ارتكاب جريمة القتل لأسباب عقدية او اقتصادية او فكرية او سياسية. ان النص القرآني يجعل السلام والأمن الاجتماعي والأخوة والمودة والتعاون بين الناس بصورة عامة وبين اعضاء المجتمع الاسلامي بصورة خاصة من قواعدة الأساسية في جميع انواع التعامل، اما الحروب والقتل فهي حالة استثنائية يأتيها المسلم وهو مكره (كتب عليكم القتال وهو كره لكم) «البقرة الآية 216». اذن لا بد من الاعتراف بوجود ازمة مزمنة في تراثنا الاسلامي، فقها وتاريخا وسياسة، وهي ازمة تتجسد في غلبة هذا التراث وانتشاره بين عامة الناس، بينما النص القرآني الواضح لم يجد طريقه بعد الى عقول ونفوس المسلمين الا في مجموعات نخبوية. ان الاقتتال في باكستان او في العراق تحت شعارات طائفية يعتبر من الأمور الكريهة المشينة والمحرمة، ويدل على ان الجهل بحقائق الاسلام ومقاصده ظاهرة معيبة في حياتنا الاجتماعية والثقافية، بل هي ظاهرة معيقة لأي نهوض اسلامي، وتفتح ابوابا للاعلام الأسود للطعن في صلاحية الاسلام، كما انها تزيد من شراسة الهجوم عليه وعلى اتباعه باعتباره مصدر خطر على البشرية. ما يجري في العراق الآن من اقتتال تحت مسميات دينية طائفية، وهو اقتتال يختلط فيه الديني بما هو سياسي، يضع مسؤوليات مضاعفة على كل القوى الفكرية والسياسية في الوطن العربي وفي العالم الاسلامي وحيثما وجدت تلك القوى، الى العمل على تفكيك هذا التراث وغربلته وتنقيته حتى يصبح الدين الاسلامي كما اراده الله (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) «النحل الآية 89». (وما ارسلناك الا رحمة للعالمين) «الأنبياء الآية 107». لا شك ان ما يطفو الآن من خلاف ومن فتن هي من صنع التراث في بعض اسبابها، ومن صنع السياسة وقوى التأثير الأجنبي كذلك، وهو تراث لا ينطلق من روح ومقاصد النص القرآني ولا من السيرة النبوية وما تزخر به من قيم اخلاقية وانسانية على صاحبها افضل الصلاة والتسليم. انه تراث بشري غرق في اوحال الصراعات السياسية والقبلية منذ افول الدولة الاسلامية الراشدة، ثم غرق في مصنفات الكتب الفقهية التي غلب فيها البشري على ما هو قرآني وما هو نبوي، فهل من ثورة فكرية تجديدية للاطاحة بثقافة الاستبداد التراثي البشري؟ كان الشيخ محمد عبدة يقول :

ولكن دينا ارتضيت صلاحه
أحاذر ان تقضي عليه العمائم

والعمائم ليست كلها على رؤوس من نمط واحد، فالشيخ محمد عبده نفسه من اهل العمائم ولكنه تميز بقدرات ونظرات وتفسيرات اصلاحية تجديدية ما زالت تضعه على رأس المجددين في الفكر الاسلامي الحديث، والشيخ يوسف القرضاوي كذلك من اصحاب العمائم ولكنه يتميز بخطاب اصلاحي تجديدي مقاصدي، كما هناك من علماء الشيعة ومفكريهم من يتميز بخطاب اصلاحي تجديدي من امثال التسخيري ومحمد فضل الله، وأحمد الكاتب. ان الخطاب الاصلاحي التجديدي لم يدخل بعد الى مناهج التعليم في كل مراحلها والى منابر المساجد والى وسائل الاعلام بالحجم المؤثر... مرة اخرى لا بد من نقد التراث نقدا جريئا وموضوعيا لاحداث هزة تطيح بالفقه السقيم الذي يحول المسلم الى اداة صماء تقتل الأبرياء وتعتقد انها تحسن صنعا: (قل هل ننبئكم بالأخسرين اعمالا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) «الكهف الآيات 103 و104». ان العقل الاسلامي قد ابتعد ـ بفعل غلبة التراث ـ عن روح ومقاصد الوحي القرآني، وانشغل ذلك العقل ماضيا ولا يزال بالتعامل مع مجلدات من الأعمال الفكرية النقلية المتكررة دون نظر نقدي، ودون مراجعة لزمان ومكان تلك المجلدات، وبذلك اصبح هذا العقل كما يقول المرحوم الشيخ محمد الغزالي (عقل نقول ومرويات اكثر من عقل بحث في الكون... ان هناك مرويات واهيات تصطدم بالعقل العلمي والعقل العملي، والناس يتهيبون من الاقدام على فحصها واختبارها. وكان من نتيجة ذلك ان العقل المسلم أصبح متخلفا) كيف نتعامل مع القرآن ص 179. وفي مقدمة للكتاب ذاته يقول عمر عبيد حسنة: (ان مناخ التقليد الجماعي جعلنا عاجزين عن الامتداد، ودون سوية التعامل مع القرآن، فكذلك اصبحنا ـ بذلك ـ دون سوية التعامل مع الواقع المعاصر، لأننا اوقفنا عطاء القرآن للزمن، وهو المتغير السريع، وحاولنا التفاهم معه بمفهوم عصر آخر يختلف في طبيعته ومشكلاته وعلاقاته ومعارفه عن عصرنا، وأعطينا صفة القدسية والقدرة على الامتداد والخلود لاجتهاد البشر، ونزعنا صفة الخلود والامتداد عن القرآن عمليا، وان كنا نرفضها نظريا) ص 18. هذه القطيعة في التعامل مع النص القرآني بصورة مباشرة، هي التي جعلت التراث هو القوة المهيمنة. والعقل التراثي البشري المحدود هو الذي حول مدينة بغداد من حاضرة اسلامية، يفاخر المسلمون بدورها المعرفي والحضاري الى ساحة لاقتتال تقوده وتمارسه الغوغاء.

* كاتب من ليبيا يقيم في بريطانيا

الفساد في بلد يصعب وصفه!

المصطفى صوليح *

■ من بين العجائب التي تثيرني الى حد التقزز أن فعاليات بلدنا، المغرب العزيز، لا تعطي كبير اهتمام للفساد، وذلك رغم الطبيعة الأخطبوطية والتوسعية لهذه الآفة المدمرة والتي أصبح من المؤكد لدى الجميع بأنه لا ديمقراطية مع وجودها ولا تنمية بشرية في ظل حضورها. وأنا هنا بطبيعة الحال لا أسترخص الدور الجيد الذي تلعبه كل من «ترانسبرانسي» المغربية وشراكتها مع وزارة التربية الوطنية، واللجنة المحلية بمدينة تطوان لمحاربة الفساد، والخطة الوطنية لتخليق الحياة العامة ... من أجل المساهمة في الحد من تأثيرها.

لكني مع ذلك أخاف من التأويلات التي تربط بين الفساد والرشوة الى حد التطابق خاصة وأن المشكلة ليست في وجود أو غياب الفساد، وانما هي في درجة تغلغله في المجتمع والمؤسسات وفي مدى حضور آليات الرقابة والمحاسبة عليه. فما معنى الفساد؟ وما أصنافه؟ وما أشكال تمظهره؟

من حيث المفهوم، يصعب العثور على تعريف جامع لكلمة الفساد، فهو في اللغة العربية نقيض الصلاح، والمفسدة هي خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، ومن المرادفات التي تضعها عديد من القواميس للفساد هناك: خراب الدولة، الغش، التجسس، الاعانة على الباطل، التدليس، والرشوة في التصرفات والالتزامات والمعاملات، وغياب المساءلة العادلة، ويترجم الأصدقاء في الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة كلمة corruption بالرشوة التي يعرفها ابن الأثير بقوله انها «هي الوصلة الى الحاجة بالمصانعة» فيعتبرونه «الممارسة غير المقبولة الناتجة عن تعسف في استعمال سلطة سياسية أو ادارية أو قضائية أو اقتصادية الخ، وتحريفها لخدمة مصالح خاصة».

وفي نفس السياق يعرفه كليتكارد Klitgard بأنه «وضع الشخص بشكل غير مشروع لمصالحه الخاصة قبل مصلحة البشر والمبادئ التي أعلن عن التزامه بها». كما يعرفه ديفيد م لونا، في اطار ورقته التي تدخل بها في المؤتمر الذي عقده المعهد الدولي للأخلاقيات العامة في مدينة بريسبن الاسترالية يوم 4 تشرين الاول/ أكتوبر 2002 باشتراك مع الجمعية الاسترالية للأخلاقيات المهنية والتطبيقية وجامعة جريفيث والحكومة الاسترالية، بأنه «هو عملية سرقة لثروات الأمة. انه (أي الفساد) يسرق من المواطنين قدراتهم الكامنة كما يسرق منهم طموحاتهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أفضل وتعليم أحسن ورعاية صحية أشمل وقدرة على الحصول على المساكن والطعام والمياه وغيرها من ضروريات الحياة». أما البنك الدولي فيعرفه بأنه «اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص».

و الواقع أن كلا من المضامين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقضائية والادارية والقيمية التي تشحن بها هذه التعريفات مفهوم الفساد هي ميزات لحالتنا المغربية، فحيثما وجهت ثمة راش ومرتش ورائش. وحيثما وجهت من جديد ثمة سارق، عمومي أو خصوصي كبير، وفوائد، وعمولات، وعقارات، تضخ في حسابات وسجلات موظفين عموميين أكبر.

وحيثما وجهت مرة أخرى هناك تجار مخدرات وحماة لاتصالاتهم وشبكاتهم ومعابر مرورهم. وحيثما وجهت كذلك تجد لاعبين بسلاح التطرف والارهاب ونارهما ... كما تجد مالكين لزمام تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية في مهدها.

كل أصناف الفساد منتشرة بيننا، من فساد الابتزاز وفساد الاحتواء الى فساد المحاباة، وكل أشكاله ساكنة فينا: المقنع، والآخر العيني، وذلك سواء في شكل وضع اليد على المال العام أو الحصول على «مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام أو الخاص»، وهو ما سبق للملك المرحوم أن سماه بالفساد الصغير الذي لا بأس منه. لكن أفدح ما للفساد من تكلفة هو اشاعته روح اليأس بين أبناء وطننا، ومن أدلة ذلك، مع غض الطرف عن الحضور الطبيعي لشبابنا والمؤسف حقا في قوائم الارهاب الدولي، تصاعد عدد جثث مواطنينا من مختلف الأعمار التي يتم تجميعها يوميا من شواطئ ضفتي البوغاز.

ويزيد من فداحة الفساد كونه يشكل حالة ذهنية سائدة في مجتمعنا تبرره وتجد له من الذرائع ما يسمح باستمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية كما في كل الفضاءات الرسمية وغير الحكومية وبينها. وفي هذا الاطار كان علي أن أختم بحكاية أحد الأصدقاء الذي رغم معارضته ككل الشباب المتعلم، خلال السبعينيات، لنظام الملك الراحل الحسن الثاني، ما أن بثت الاذاعة الوطنية خبر استيلاء الجيش على السلطة في المحاولة الانقلابية الثانية حتى عبر عن سخطه قائلا: «معنى هذا أن مسعى خالي لتوظيفي سيبوء بالفشل، وذلك لأن هؤلاء الانقلابيين لربما سيطهرون البلاد من الرشوة ...»»، غير أني فضلت أن أنهي بتقييم يقول فيه ريمون آرون أنه «مهما كانت طبيعة النظام، فان النظام الدستوري التعددي مهدد بالفساد على الصعيد السياسي الصرف (ولو أن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية تجعل هذا الفساد أكثر احتمالا)، ويكفي لادراك مباعث الفساد فهم جوهر النظام، فهو منظم للمنافسة بين جماعات أو أحزاب من أجل ممارسة السلطة، فغايته اخراج الرغبة المشتركة لصدام الآراء، قرار بصيغة الأمر للجميع حول المنافسة في المصالح والمسؤولية، وفي المعتاد، في خليط من الافراط والنقص لأن أحدهما يولد الآخر «. سؤال: اذا كان الأمر هكذا في البلدان ذات الأنظمة الدستورية التعددية (بمعنى التعدد السياسي والفكري وليس مجرد تعدد التنظيمات الحزبية، وبمعنى التنافس من أجل ممارسة السلطة وليس فقط من أجل تسيير دواليب حكومية) فماذا عساه يكون المخرج في بلد يصعب جدا وصفه كذلك؟

* كاتب، باحث، ومؤطر، في مجال التربية على حقوق الانسان والمواطنة ـ من أطر اللجنة العربية لحقوق الانسان (باريس)

أمريكا ليست أهلاً للانتصار!

د. عبد اللّه هلال *

■ لا شك أن غرور القوة والثروة هو الذي يحكم السياسة الأمريكية ويدفعها دفعاً الى القيام بدور الفتوة الذي يريد أن يُخضع الآخرين بصرف النظر عن قيم الحق والعدل التي هي أساس الملك.. والتي بدونها لا يمكن لحضارة أن تدوم، حتى وان انتصرت في جولة هنا أو هناك. وتدل الحروب الشرسة ضد أفغانستان والعراق، والقصف من حين لآخر في مواقع متعددة مثل باكستان، والصومال مؤخرا.. والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، حيث تستخدم صواريخ ثمن الواحد منها مليون دولار، وقنابل زنة الواحدة منها سبعة أطنان!.. تدل على أن الساسة الأمريكيين يسعون الى أي «نصر» على أي «أحد» ارضاء للشعب المقهور المهان والذي صدق أنه يعيش في دولة الأمن والأمان.

ويبدو أن غرور القوة قد أصاب هؤلاء الساسة بالعمى والصمم وفقدان الذاكرة.. اذ لم يذكر التاريخ لهم انتصاراً ذا قيمة، خصوصاً في صراعهم الذي لم يتوقف ضد الدول الاسلامية. واذا استعرضنا تاريخ الولايات «المعتدية» الأمريكية مع الحروب فسوف نجد أنها تمكنت بالفعل من الحاق الدمار والخراب بمناطق كثيرة من العالم، ولكنها لم تحقق أهدافها الا في النادر القليل. فاذا كانت ـ مثلاً ـ قد أخضعت اليابان باستخدام الارهاب النووي غير الانساني وغير المسئول، فقد استطاعت اليابان أن تنتصر عليها اقتصادياً، وسوف يأتي اليوم الذي ترد فيه الصاع صاعين جراء هذه الجريمة النووية البشعة. وفي فيتنام.. استطاع ذلك الشعب الفقير أن يهزم القوة الباغية الطائشة وأن يصيبها بعقدة فيتنام التي لم تتعاف منها حتى الآن.

أما في صراع أمريكا مع المسلمين فقد هُزمت شر هزيمة.. ولم تحقق أهدافها ولو لمرة واحدة. فعندما وقفت بالمرصاد للثورة الاسلامية في ايران وناصبتها العداء دون داع، تحدى الايرانيون أمريكا ورفضوا الخضوع.. وذهبت الطائرات الأمريكية تحت جنح الظلام تحمل أفضل وأقوى ضباطها للهجوم على طهران وتحرير الرهائن، لتفشل العملية ويُقتل كل المهاجمين وتنتصر ايران في النهاية رغم الحرب الشرسة التي أدارتها أمريكا ضدها (من وراء ستار) لثماني سنوات!

وفي الحرب الأهلية اللبنانية.. تدخلت أمريكا ومعها ذيلها الانكليزي لصالح الموارنة، وذهب أفضل ضباط وجنود الدولتين المغرورتين لاحتلال بيروت وبسط سيطرة الفتوة العالمي على الدولة الصغيرة الممزقة.. ولكن الشعب اللبناني المجاهد تصدى للقوة العظمى وأرغمها على الانسحاب المهين دون أن تحقق أي غرض من أغراضها الدنيئة. وتكررت القصة نفسها في الصومال عندما ظنت أمريكا أن انهيار الدولة وعموم الفوضى سوف يمكنها من السيطرة على هذا البلد المسلم ليكون نقطة انطلاق الى دول أخرى بالمنطقة.. ولكن الشعب الأبيّ رفض الاحتلال الأمريكي، وفشل الجيش الأمريكي في حماية جنوده لينسحب في النهاية ذليلاً مهزوماً. وفي السودان فشلت أمريكا في فصل الجنوب أو بسط سيطرة عميلها جون قرنق على السودان رغم الدعم العسكري والمخابراتي والاقتصادي اللامحدود. وفي اليمن وقفت أمريكا خلف الانفصاليين في حرب الانفصال وفشلت، وانتصرت الوحدة اليمنية. وها هي تخرج كل ما في ترسانتها من أسلحة فتاكة ومعها كل شياطين الانس في محاولة يائسة لتحقيق انتصار ولو ضئيل أو شكلي على المقاومة في كل من العراق وأفغانستان، والتي لا تمتلك واحداً في المليون من الامكانات الأمريكية.. في حرب كانت كفيلة بابادة جيوش ودول، ولكنها فشلت بفضل اللّه في كسر ارادة المقاومة الباسلة. وها هي أيضا تقف عاجزة أمام تنظيم صغير لا يملك جيوشا ولا حتى أرضا تؤويه، هو تنظيم القاعدة.. رغم التعاون الدولي والمخابراتي، ورغم المكافآت المغرية لمن يدل على قادته أو أعضائه.

وقد بدأت الادارة الأمريكية الفاشلة في البحث عن بديل آخر يحفظ ماء الوجه أمام شعبها بأن تشن حروبا بالوكالة، من خلال عملائها، وبدأت بالمقاومة الاسلامية في لبنان من خلال العدو الصهيوني وفشلت، وهزم عميلها شر هزيمة، ثم انتقلت مرة أخرى الى الصومال للثأر من هذا الشعب المجاهد، وذلك من خلال عميل جديد هو اثيوبيا التي لها هي الأخرى أطماعها، وذهبت الطائرات الأمريكية لتقصف الرعاة الصوماليين المساكين المتحلقين حول النار للتدفئة.. وظنوا أنهم انتصروا على مجاهدي المحاكم الشرعية الذين انسحبوا لأنهم لا يملكون سلاحا الا الايمان وحب الشهادة، وسوف يعودون الى المقاومة ان شاء الله تعالى، دون شك، لتنضم الصومال الى العراق وأفغانستان.

فهل أمريكا جديرة بأي انتصار؟ لا نظن!

* كاتب من فلسطين

الشيعة في سورية

د. محمد عجلاني*

■ يبلغ عدد ابناء الطائفة الشيعية في سورية حوالي مئتي الف شخص، لا توجد احصاءات دقيقة حول هذا الموضوع والعدد تقريبي، ولم تمثل الطائفة الشيعية عصبية خاصة او متميزة ان كانت جغرافية كما هو الحال في لبنان والعراق، ام عرقية دينية كما هو الحال في ايران، بل امتزج ابناء الطائفة بالطوائف السورية الاخرى، وهناك تزاوج بينهم وبين الطوائف الاسلامية الاخرى، ويتمركز العدد الاكبر من ابناء الطائفة الشيعية في دمشق وفي حي الامين بالذات، الملاصق لاحياء اليهود، وللشيعة مدرسة اسمها الحسينية يدرس فيها ابناء الطائفة وهي بالطبع مجازة على قبول الهيئات الرسمية السورية التعليمية وشهادتها معترف بها.

لم يتأثر الشيعة في سورية بالمد الايراني بالشكل ربما الذي تأثر به الشيعة في العراق، لكن ربما لعدم وجود مركز ديني هام في سورية كالنجف وكربلاء كما هي عليه الحال في العراق، لكن قبر السيدة زينب حفيدة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضواحي دمشق اصبح مركزا دينيا هاما يعرفه عدد كبير من ابناء الطائفة الشيعية في الدول المجاورة لسورية.

بالطبع اصبحت تسمع حتى في احياء دمشق الراقية تراتيل دينية شيعية، وحتى احتفالات بيوم عاشوراء، لم تكن تعرفها من قبل دمشق، بالاضافة الى الحسينيات واماكن التجمع الدينية التي تقام ولكن ليست بعيدة عن مراقبة اعين الاجهزة الامنية.

وهناك ابناء عائلات شيعية تبوأت مناصبة هامة منهم الممثل المعروف دريد لحام، والممثل القدير هاني الروماني، ووزير الاعلام السابق مهدي دخل الله، وتعتبر العائلات الشيعية المعروفة كعائلة نظام وبيضون ومرتضى من العائلات التي اتت من جنوب لبنان. وبدون ان ننسى صائب نحاس رجل الاعمال السوري المشهور وصاحب شركات النقل الشهيرة التي تنظم رحلات عبر جميع المدن السورية.

يتلقى ابناء الطائفة الشيعية دعما محدودا من ايران وهي تقوم بالاشراف على المركز الديني في ضاحية السيدة زينب وكذلك على المدرسة الحسينية ولكن لايران نفوذ محدود في سورية، عكس ما هو عليه الحال في لبنان والعراق، ربما يزداد هذا النفوذ مع ضعف الحكم المركزي في سورية، ولكنني لا اعتقد انه سيصل الى مستوى العراق، بسبب الضعف الكمي للطائفة الشيعية في سورية، وعدم وجود عصبية شيعية مماثلة لما هو عليه الحال في الدول المجاورة. اي لا يمكن تصور ان يكون هناك في سورية حزب الله سني او تسمح السلطات السورية بانشاء مثل هذا الحزب. على جميع الاحوال ابناء الطائفة الشيعية مثلهم مثل ابناء الطوائف الاخرى، يطمحون الى نظام يضمن لهم حريتهم الفكرية والتعددية، يضمن لهم مستوى اقتصاديا مقبولا، نظام يؤمن مستقبل اولادهم، مشكلتهم ليست لا مع ايران ولا مع دولة اخرى مشكلتهم مع هل ان النظام السوري الحالي قابل للاصلاح وللسير في طريق الرخاء والرفاه الاقتصادي ام انه سيبقى على انغلاق مع خمسة ملايين سوري يعيشون تحت خط الفقر الى ما لا نهاية.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس